النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
إبريل/نيسان ١٩٩٤
April 1994

بوروندي

سقوط آلاف القتلى ضحايا للعنف العرقي

منذ أن أطاح الجنود في بوروندي بالرئيس ملشيور نداداي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، وقتلوه هو وكبار رجال الدولة، أدت أعمال العنف العرقي إلى سقوط ما يقدر بمائة ألف قتيل، وتشريد ما يقرب من مليون شخص من أراضيهم أو فرارهم إلى خارج البلاد.

وفي أواخر يناير/كانون الثاني، دعت منظمة العفو الدولية حكومات العالم إلى اتخاذ إجراء عاجل لإعادة الاعتبار لحقوق الإنسان في البلاد. فقد تفاقمت حدة انتهاكات هذه الحقوق مع تزايد المخاوف من حدوث انقلاب آخر.

وفي تفجر جديد لأعمال عنف طائفي وقعت في أوائل فبراير/شباط ١٩٩٤، ورد أن ما يزيد على ٥٠ مدنياً قد قتلوا في خلال هذه الأعمال، ودُمرت منازل داخل العاصمة البوروندية بوجمبورا وحولها. وكانت القلاقل قد بدأت حين دعا زعماء المعارضة من جماعة توتسي العرقية مؤيديهم إلى إجبار الحكومة - التي تستمد معظم تأييدها من جماعة هوتو العرقية التي تشكل الأغلبية - على التراجع عن قرارها بحل المحكمة الدستورية. وقد أقام مؤيدوهم المتاريس، وهاجم التوتسيون مدنيين هوتيين وقتلوهم.

وانتشرت في العاصمة عناصر من قوات الأمن من أجل إيقاف أعمال العنف، لكن وردت بلاغات بأنهم تقاعسوا عن وقف المجازر في المناطق السكنية بالمدينة. ولم تنته أعمال العنف إلا حين وافقت الحكومة على منح مناصب وزارية لنفس زعماء المعارضة الذين كانوا يشجعون على هذه الأعمال.

وقد دعت منظمة العفو الدولية كلا من حكومة بوروندي وقادة قوات الأمن، إلى العمل على ضمان حماية حياة المدنيين الأبرياء، وعلى ألا تستخدم القوات المسلحة سوى ما تراه ضرورياً فقط من أجل القيام بواجباتها.

هايتي

صاحبة الصورة هي جوسلين جانتي، طفلة في الرابعة من عمرها. حين هبطت دورية من الجنود و«القوات الملحقة» على حي رابوتو الفقير، خلال شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، أمروا ١٩ رجلاً وامرأة وطفل - بمن فيهم جوسلين - بالاستلقاء على الأرض في فناء أحد المنازل. ثم راحوا بعدها يضربون كل واحد فيهم، قبل أن يطلقوا عيارات عشوائية أثناء فرارهم بأنفسهم. وحدثت هجمات مماثلة على بيوت أخرى في حي رابوتو في مدينة غونيف بإقليم أرتيبونيت، وتعرض سكانها لضرب مبرح. وقد مات اثنان منهم في أثناء هذه الهجمات؛ فقد غرق إيفالبير بورنيلوس أثناء محاولته الهرب من طلقات الرصاص، وماتت لويزيانا جان، وهي امرأة مسنة، من أثر الصدمة.

وفي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول، كان ما يقرب من خمسة آلاف من سكان ستيه سوليتي، إحدى ضواحي العاصمة بورت أو برنس، ضحايا هجوم شنه عليهم أعضاء في جبهة هايتي الثورية للارتقاء والتقدم، وهي التاظل السياسي بلسان «القوات الملحقة». وقد قتل أو «اختفى» من جراء هذا الهجوم ٥٠ شخصاً، ودمرت النيران حوالي ٢٥٠ منزلاً، وتعرض العديد من الناس الى الضرب. وورد أن الجناة أمروا رجال الإطفاء بالعودة من حيث أتوا، مدعين بأن أحداً لا يحتاجهم.

سوف تظل مشاعر الخوف الشديد تنتاب منظمة العفو الدولية على سلامة سكان رابوتو وستيه سوليّ، فقد استمرت انتهاكات حقوق الإنسان تستفحل في هايتي منذ أن أطاح انقلاب عسكري بالرئيس أريستيد في سبتمبر/أيلول ١٩٩١ .

الإفراج عن ثلاث سجناء وردت حالاتهم ضمن مناشدات منظمة العفو الدولية

تم الإفراج عن سجين الرأي يو شوي أون الذي عُرضت حالته في باب «مناشدات عالمية» في نشرة أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، وقد أطلق سراحه في نوفمبر/تشرين الثاني. وهو محام في السبعين من عمره ورئيس حزب سياسي حظرته الطغمة العسكرية في ميانمار.

كذلك أفرج في سوريا عن ثلاثة من سجناء الرأي ممن قضوا في السجن فترات طويلة. وكانت قد عرضت حالة اثنين منهم في باب «المناشدات العالمية» لشهر فبراير/شباط؛ وهما مصطفى رستم وحديثة مراد، وكان كلاهما في السابق من المسؤولين في الحكومة وحزب البعث. وقد ألقي القبض عليهما منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وظلا معتقلين دون اتهام أو محاكمة ولايزال رهن الاعتقال خمسة آخرون ممن عرضت حالاتهم في المناشدات.

ألمانيا

شرطة هامبورغ تسيء معاملة المعتقلين دون حساب أو عقاب

جاء في تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية أن سلطات هامبورغ قد تقاعست عن تقديم ضباط شرطة مسؤولين عن اساءة معاملة المحتجزين لديهم إلى القضاء أو محاسبتهم تأديبيا. وكان هؤلاء الضباط، وهم أعضاء في وحدة شرطة خاصة تدعى «إي - شيشت» ومقرها مركز الشرطة رقم ١٦ في هامبورغ، كانوا موضع الشكوى من سوء معاملتهم، ووصل عدد الشكاوى ضدهم إلى ٣٢ شكوى خلال فترة ٤ سنوات.

ويعرض التقرير بالتفصيل حالتي كل من لوتس بريبه وفرانك فنيل. وكان أحد ضباط وحدة «إي - شيشت» المذكورة قد كسر أنف لوتس بريبه في أغسطس/آب ١٩٨٩، وذلك حين ضرب وجهه متعمداً في حافة منضدة بالمركز رقم ١٦ . أما فرانك فنيل فقد مكث في المستشفى أسبوعاً بعد أن ضربه ضباط من الوحدة نفسها ضرباً مبرحاً في يوليو/تموز ١٩٩١ . وقد تلقى كل من الضحيتين فيما بعد تعويضات في دعاوى قضائية مدنية.

وتقول منظمة العفو الدولية في تقريرها، إن تقاعس السلطات عن تقديم الضباط الذين أساؤوا معاملة المحتجزين إلى القضاء أو محاسبتهم تأديبياً، أمر يبعث على القلق لأنه ربما يشجع آخرين على الاعتقاد أن بمقدورهم ارتكاب الأعمال نفسها دون عقاب. كما تدعو المنظمة إلى فحص الشكاوى الاثنتين والثلاثين فحصاً دقيقاً.

☆ راجع التقرير: جمهورية المانيا الاتحادية - الشرطة تسيء معاملة المحتجزين في هامبورغ (رقم الوثيقة: EUR 23/01/94).

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحمر ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

أوزبكستان

يقضي بولات أخونوف Pulat Akhunov (وعمره ٣١ عاماً) عقوبات بالسجن مجموعها أربع سنوات ونصف، وذلك بتهم جنائية زُعم أنها اختلقت لمعاقبته على نشاطاته السياسية المعارضة. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، نُقل إلى مستعمرة كيزيلتيبا للعمل، السيئة السمعة والمخصصة من أجل المجرمين الخطرين، والتي يُقال إن الأوضاع فيها أسوأ منها في أي مكان آخر في أوزبكستان. وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون نقل بولات أخونوف إلى هناك عن عمد بهدف تعريضه لخطر العنف من قبل السجناء الآخرين.

وكان قد قبض على بولات أخونوف في يوليو/تموز ١٩٩٢ وقدم إلى المحاكمة بتهمة «الاعتداء الشرس»، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً في معسكر للعمل. وزُعم أن قضية الاعتداء المزعوم اختلقتها السلطات لمعاقبته على نشاطاته السياسية كنائب رئيس حركة المعارضة المعروفة باسم «بيراك» (الوحدة). وبينما كان ينتظر في السجن نتائج استئناف ضد إدانته، وجهت إليه في فبراير/شباط ١٩٩٣ تهمة حيازة مخدرات محرمة قانوناً، والاعتداء على أحد حراس السجن، ويُزعم أن هذه التهم كانت أيضاً مختلقة. وقد حوكم بولات أخونوف في أغسطس/آب وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات إضافية.

نرجو كتابة مناشدات تحث على إعادة النظر في التهم الموجهة إلى بولات أخونوف، وتوفير الضمانات الكفيلة برعايته وسلامته.

تُرسل المناشدات إلى:

President Islam Karimov, Apparat Prezidenta, Ploshchad Mustakillik, Tashkent, Republic of Uzbekistan.

الرجاء كتابة عبارة «الاتحاد السوفيتي سابقاً» باللغة العربية للتسهيل على مكاتب البريد

©Moscow News

بولات أخونوف

طاجيكستان

ميرزانزار إمام نزاروف Mirzonazar Imam Nazarov الذي عرضت حالة «اختفائه» في مناشدة عالمية بالنشرة الإخبارية لشهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، قد عثر عليه ميتاً في العاصمة دوشنبه في أواخر يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ . وكونه قُتل مؤخراً يوحي بأنه كان محتجزاً على قيد الحياة في معتقل سري لما يزيد على ١٣ شهراً.

نرجو إرسال مناشدات تدعو إلى التحقيق في مقتل ميرزانزار إمام نزاروف، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة. ترسل المناشدات إلى:

Imamali Rakhmonov, Chairman of the Supreme Council, Dushnbe, Tadzhikistan (former USSR)

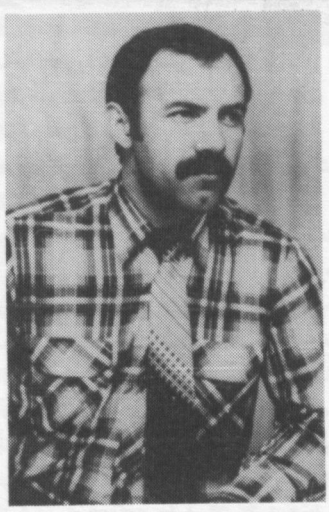

ميرزا نزار إمام نزاروف

إيران

منوشهر كريم زادة، رسام كاريكاتيري في مجلة «فرهاد» العلمية، وناصر أرابها رئيس تحريرها، كانا قد قبض عليهما في طهران في إبريل/نيسان ١٩٩٢، واحتجز كلاهما في حبس انفرادي بسجن إفين لأنهما نشرا رسماً كاريكاتيرياً بصورة لاعب كرة أبتر زُعم أنه يشبه الزعيم الراحل آية الله الخميني.

وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ أصبح ناصر أرابها أول صحفي يمثل أمام محكمة قضائية بتهمة انتهاك قوانين الصحافة، وحكم عليه بالسجن مدة ستة أشهر. وقد أفرج عنه في أوائل عام ١٩٩٣ بعد قضائه مدة العقوبة.

أما منوشهر كريم زادة، فقد حوكم أمام محكمة ثورية إسلامية، فقضت عليه بالحبس عاماً واحداً ودفع غرامة قدرها ٥٠٠ ألف ريال. لكن محكمة ثانية قد زادت عقوبته في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، إلى ١٠ سنوات. ويتردد أنه أدين بتهمة إهانة الزعيم الراحل، لكن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه من سجناء الرأي، وأنه قد سُجن بسبب ممارسته لحقه في حرية التعبير.

نرجو إرسال مناشدات من أجل إطلاق سراح منوشهر كريم زادة الفوري وغير المشروط إلى:

حجة الإسلام على أكبر هاشمي رفسنجاني/رئيس جمهورية إيران الإسلامية/ قصر الرئاسة/ شارع فلسطين/حي آذربيجان/ طهران/ جمهورية إيران الإسلامية.

زائير

الأب موكوما Father Mukoma، قس كاثوليكي يعمل في كانانغا عاصمة كاساي، الإقليم الغربي لزائير، وقد لقي مصرعه برصاص جنود كان يحاول منعهم من نهب ممتلكات الكنيسة وتدميرها.

والهجوم الذي وقع في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ على مباني الكنيسة وممتلكاتها، والمنازل الخاصة والمحال التجارية المملوكة لها قد فسره أغلب الناس على أنه عقاب لزعماء الكنيسة لتوانيهم عن دعم عملة زائير الجديدة التي صدرت في الشهر السابق. أما الصحف التي انتقدت هذا الإصلاح النقدي، فقد أغلقتها السلطات لعدة أسابيع.

والأساقفة الكاثوليك، كانوا على أية حال غير محبوبين من أنصار الرئيس موبوتو سيسي سيكو بسبب نشرهم بيانات خلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، يعلنون فيها استنكارهم «لأعمال النهب والإهانة والخطف، والتهجير القسري، والمذابح التي حصدت الآلاف ...» والتي استهدفت كل من عارضوا الرئيس أو عارضوا أنصاره. وقد سجلت منظمة العفو الدولية هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في زائير تسجيلاً مدعوماً بالوثائق.

ويتهم أنصار الحكومة كنيسة كانانغا أيضا بأنها تعمل على تقويض سلطة الرئيس وذلك بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية تقاعست الدولة عن تقديمها.

وفي أوائل نوفمبر/تشرين الثاني، وصل إلى كانانغا عدة مئات من الجنود قادمين من العاصمة الزائيرية كينشاسا. وفي ليلة ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني، هاجم جنود من الفرقة ٢٢٣ مباني وممتلكات الكنيسة في كانانغا، وقتلوا الأب موكوما وخمسة آخرين واستمرت أعمال العنف والنهب لعدة أيام، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء ضد الجناة.

نرجو إرسال مناشدات تدعو إلى فتح تحقيق عام ومستقل حول مقتل الأب موكوما وخمسة آخرين، وإلى تقديم القتلة إلى العدالة. ترسل المناشدات إلى:

Son Excellence le Maréchal Mobutu Sese Seko, President de la République, Présidence de la République, Kinahasa- Ngaliema, Republic of Zaire.

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

أين المفر؟

قوات الأمن في كولومبيا تغتال آلاف الأشخاص

©Julio Etchart, Reportage

طفل مشرد في أحد شوارع مديلين. أطفال الشوارع من بين الذين تستهدفهم «فرق الموت» في كولومبيا.

هناك أناس في المدن الكولومبية يُطلق عليهم وصف «ممكن التخلص منهم». وهم يشملون المتشردين واللصوص والعاهرات وأطفال الشوارع ومدمني المخدرات والمرضى عقلياً وذوي الميول الجنسية المثلية. وهناك فرق تتكون عادة من قوات الأمن، أو الشرطة بصفة خاصة وتعرف باسم «فرق الموت»، وهي تتولى قتل هؤلاء الناس وبأعداد متزايدة باضطراد، وغالباً بتأييد من التجار المحليين الذين يعتقدون أنهم عبء على المجتمع أو يشكلون خطراً عليه، ولا حق لهم في الحياة. وقد أُطلق في كولومبيا اصطلاح «التطهير الاجتماعي» على مثل هذا النوع من القتل.

وقد سجلت «اللجنة الدولية المستقلة للكنيسة الكاثوليكية من أجل العدالة والسلام» ما يزيد على ١٩٠٠ جريمة قتل ضمن «التطهير الاجتماعي»، وذلك فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢، ارتُكبت ٥٠٠ منها في سنة ١٩٩٢ وحدها. وفيما بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول ١٩٩٣، سُجلت ١٦٠ حالة وفاة ضمن عمليات «التطهير الاجتماعي»، لكن من المعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير؛ علماً بأن هذه الجرائم في ازدياد مستمر في أغلب مدن كولومبيا الرئيسية. فالمعروفون من مرتكبي الجرائم من الأحداث، أو حتى المشتبه فيهم، جرى اقتيادهم من بيوتهم على أيدي رجال مسلحين، وكان ذلك خلال الليل عادة، ونُقلوا في سيارات لا تحمل علامات رسمية. ثم عُثر على جثثهم فيما بعد ملقاة على جوانب الطرق، أو في الأنهار، أو فوق أكوام القمامة، وهي غالباً تحمل آثار التعذيب. وهناك ضحايا آخرون أُطلق الرصاص عليهم من سيارات عابرة، على سبيل المثال، منهم المتشردون وجامعو الورق (وهم أشخاص يتكسبون من بيع النفايات)، والعاهرات وذوو الميول الجنسية المثلية.

وفي شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، تلقى مسؤول كبير في مجلس مدينة كالي تهديداً بالموت بعد اتهامه للشرطة بقتل ١٢ شاباً خلال فترة ثلاثة أشهر. وقد وصف المسؤول عملية القتل بأنها محاولة لإفساد مبادرة للمجلس أُطلق عليها اسم «مشروع عصابات الشوارع»، وهو من أجل نزع السلاح من أيدي الأحداث الجانحين من أفراد عصابات الشوارع بالمدينة وإعادة تأهيلهم.

وبالرغم من فتح التحقيقات بصورة روتينية، إلا أنها نادراً ما تؤدي إلى إدانات رسمية. وقضية خابيير دي خيسوس لوندونيو أرانخو، تصور بجلاء موقف العسكريين من عمليات «التطهير الاجتماعي». فقد قتله اثنان من عملاء الشرطة في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٦ بمدينة ليبورينا بمقاطعة أنتيوكيا. وأصدر مجلس الدولة حكماً مؤداه أن الشرطة قتلت خابيير دي خيسوس لوندونيو أرانخو «بسبب ما اشتُهر عنه بأنه «غير مرغوب فيه» وأنه شخص معادٍ للمجتمع وله صحيفة سوابق إجرامية». وأمر المجلس وزارة الدفاع بأن تدفع لكل من أبويه ما يعادل ٥٠٠ غراماً ذهباً.

وصرح المجلس أيضاً بأنه: «لا يمكن لأحد في كولومبيا أن يدعي لنفسه السلطة لتحديد من هو نافع وطيب ويستحق الحياة، ومن هو رديء ولا نفع منه، وأنه «ممكن التخلص منه» ولابد له أن يموت». وكان رد وزارة الدفاع على هذا كما يلي: «ليس هناك ما يدعو لأن تدفع الأمة أي تعويض، وبخاصة عن فرد لا هو منتج ولا هو نافع سواء للمجتمع أو لأسرته. بل إنه كان متشرداً لم يرغب في وجوده أي واحد من سكان ليبورينا».

إن هذه المذبحة غير الرسمية التي ترتكب على هامش المجتمع، لها صلة بمشكلة أخرى أوسع وهي إفلات العسكريين ورجال الشرطة من العقاب. فالقوات المسلحة تمارس القتل وقتما تشاء، وهي تعلم أن هذه الجرائم لا يُعاقب عليها أحد عادةً.

الحقيقة وراء الخرافة

كولومبيا بلد يحفل بالمتناقضات. فهي واحدة من أعرق الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية، لكن المعارضة السياسية فيها رغم أنها مشروعة قانوناً، إنما تعني الموت بعينه في واقع الحال. فمنذ عام ١٩٨٦ قُتل في كولومبيا ما يربو على ٢٠ ألف شخص لأسباب سياسية. وتحاول الحكومة الكولومبية من ناحيتها أن تعزو هذه الوفيات إلى حرب العصابات الدائرة في البلاد، أو إلى عمليات تهريب المخدرات، لكن الحقيقة المرة هي أن معظم الضحايا قُتلوا على أيدي قوات حكومية.

وقد ساعدت حملة علاقات عامة بارعة في خلق خرافة مفادها أن عمليات تهريب المخدرات هي المسؤول الرئيسي عن العنف، في حين أنها في الواقع لا تشكل إلا نسبة ضئيلة منه. كذلك كانت المعارضة المسلحة هي الأخرى مسؤولة عن بعض الانتهاكات بما فيها أعمال القتل التعسفي والمتعمد، واحتجاز الرهائن. لكن معظم جرائم القتل كانت من عمل القوات المسلحة الكولومبية، والجماعات شبه العسكرية التي شكلتها. فهما معاً متورطان في ارتكاب كافة انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

فالاغتيال السياسي وحالات «الاختفاء» والمذابح تعد كلها من الظواهر الشائعة، لكن نادراً ما يُقدم الجناة إلى ساحة العدالة. فهم يحتمون بمراكزهم دون أن تنالهم يد القانون. أما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل السيطرة على هذه المجموعات وحماية حقوق الإنسان، فلم تكن مجدية بالمرة. إن كولومبيا تتباهى بكل زخارفها البيروقراطية التي يفترض أنها تعمل على حماية حقوق الإنسان، لكن هذه الآليات في الواقع نادراً ما تحمي حقوق الإنسان، أو الذين يحاولون الدفاع عنها.

عائلات «المختفين» في مسيرة مايو/أيار ١٩٩٣ في بوغوتا. «المختفى» ما يزيد على ١٥٠٠ شخص أثناء اعتقالهم فيما بين ١٩٧٨ و١٩٩٢ ©Utopias

الثمن الباهظ لحماية حقوق الإنسان

بالرغم من أن القانون في كولومبيا يسمح بالدفاع عن حقوق الإنسان، فإن الذين يحاولون حماية هذه الحقوق يواجهون اليوم مخاطر متزايدة. ويأتي التهديد الأكبر من جانب القوات المسلحة وحليفاتها من الهيئات شبه العسكرية التي دأبت على اتهام كل من ينتقدها - بما في ذلك مجموعات حقوق الإنسان - بأنه على صلة بمنظمات حرب العصابات.

وخلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تعرضت منظمات حقوق الإنسان لهجوم لفظي من جانب قطاعات ذات نفوذ في ميدان الإعلام، وكذلك من جانب قواد كبار في الجيش. وقد تبع هذا الهجوم اعتداءات جسدية في حالات عديدة.

فالعاملون لدى «كريدوس»، وهي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان تعمل في مقاطعة ماغدلينا ميديو، تعرضوا لاعتداءات كثيرة. ففي شهر فبراير/شباط ١٩٩٢، اتهم قادة الجيش المحليون «منظمة كريدوس» بأنها على صلة بمنظمات حرب العصابات، وبدأت المجموعات شبه العسكرية في مضايقة أعضائها. وخلال ذلك العام لقي ثلاثة من العاملين في المنظمة مصرعهم بإطلاق الرصاص عليهم، وتلقى آخرون تهديدات فاضطروا إلى ترك المدينة.

والترويع والعنف ليسا وقفاً على العاملين في منظمات حقوق الإنسان وحدهم، فأقارب الضحايا معرضون أيضاً لخطر كبير. وقد كانت «رابطة عائلات المعتقلين والمختفين في كولومبيا» (أسفاديس) هدفاً لوحدة مخابرات الجيش الكولومبي ب-٢. فحين تجمع في بوغوتا ما يزيد على ٧٠ عائلة جاءت من جميع أنحاء كولومبيا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ لحضور مؤتمر «أسفاديس»، ترددت أقوال بأنه تم تصويرهم، سراً أو علناً، كما تبعهم عدد من المجهولين وتحرشوا بهم، وبعض هؤلاء المجهولين كانوا مسلحين. وحين تمت مواجهة أحدهم اعترف بأنه عضو في وحدة المخابرات ب-٢. ومعروف أن أعضاء هذه الوحدة كانوا متورطين في حالات «اختفاء» وإعدامات خارج نطاق القضاء.

المحامون

كان المحامون ولايزال هدفاً هاماً لانتهاكات حقوق الإنسان. ومثال ذلك أن خيسوس أنطونيو مونتويا، وهو محام يمثل النقابات المهنية والسجناء السياسيين وعضو مؤسس «للجنة التضامن مع السجناء السياسيين» قُتل يوم ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، وكان وقتذاك قادماً لحضور اجتماع لإحدى لجان الإسكان في باريو نبارو بحي بيلا لكازار بمدينة كالي، فأطلق عليه مجهولون الرصاص فأردوه قتيلاً.

محام آخر وهو أوسكار إلياس لويز مونيوز، وكان مستشاراً قانونياً لسكان بيز الأصليين الذين ذبحت الشرطة والمجموعات شبه العسكرية ٢٠ شخصاً منهم في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، وقد تلقى تهديدات بالقتل يُعتقد أن لها صلة بتمثيله للضحايا. ثم لقي هذا المحامي مصرعه في مايو/أيار ١٩٩٣ في سانتندير دي كليشاو بمقاطعة كوكا على أيدي رجال مجهولين. أما المحامي الذي تسلم القضية من بعده فقد تلقى هو الآخر تهديدات متكررة بالقتل.

ويعتقد أن ١٥٠٠ شخص قد «اختفوا» في كولومبيا عقب اعتقالهم فيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٢. ومن المحتمل أن عدداً كبيراً منهم قد لقوا مصرعهم بعد اعتقالهم مباشرة، وتم التخلص من جثثهم سراً. وعادة ما يلقي الجيش بمسؤولية حوادث «الاختفاء» على عاتق القوات شبه العسكرية أو المدنيين المسلحين. أما دليو بارخاس، فهو عضو في «الاتحاد الوطني»، التحالف السياسي اليساري المشروع، وعنصر نشط ومعروف في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان، وكان في إبريل/نيسان ١٩٩٣ مشتركاً في تنظيم مؤتمر عن الحلول السلمية للعنف المتصاعد، حين وقع في كمين. فقد هاجمه هو وزوجته خمسة رجال مدججين بالسلاح خارج منزلهما في بيابيسينثيو عاصمة مقاطعة ميتا، ودفعوا دليو بارخاس بالقوة إلى سيارتهم. وقد أُلقي القبض على السائق فيما بعد، وتم التعرف على هويته، وهو رقيب متقاعد ويعمل في مخابرات الجيش.

أما أليريو دي خيسوس بيدرازا بيسيرّا، المحامي وأحد دعاة حقوق الإنسان، فقد «اختفى» في بوغوتا يوم ٤ يوليو/تموز ١٩٩٠. وقال عدة شهود عيان إن حوالي ثمانية رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية، قبضوا عليه في مركز لا كامبينيا التجاري بحي سوبا. وحين استغاث الدكتور بيدرازا بضابطي شرطة، كشف لهما اثنان من المسلحين عن هويتهما فانصرف الشرطيان متجاهلين استغاثاته

وحين «اختفائه» كان بيدرازا موكلاً عن أقارب عشرات القرويين الذين وقعوا صرعى حين أطلق الجنود النار على مسيرة احتجاج جرت في يانو كاليبتي بمقاطعة سانتندير، وذلك في مايو/أيار ١٩٨٨. وكان أيضاً موكلاً عن عقاب نقابيين اعتُقلوا وعُذِّبوا على أيدي الجيش في كالي بمقاطعة بايي ديل كوكا في مارس/آذار ١٩٩٠. وقد أنكرت اعتقاله كل من القوات المسلحة والشرطة، ولايزال مكان وجوده غير معروف حتى الآن. ومما يجدر ذكره أن اثنين من أفراد الشرطة القضائية أطلق سراحهما في شهر يوليو/تموز ١٩٩٣ دون أن توجه إليهما أي تهمة، وذلك بعد القبض عليهما للاشتباه في تورطهما في هذه القضية.

إن الأجهزة البيروقراطية المعنية بحقوق الإنسان بكولومبيا، قد عجزت عن حماية هذه الحقوق أو حماية من يحاولون الدفاع عنها. لقد تأسست في هذا البلد آليات عديدة لحقوق الإنسان، مستخدمة الكثير من التعابير القانونية الفضفاضة. لكن الهوة السحيقة التي تفصل بين القانون والعمل به على أرض الواقع، لاتزال باقية كما هي على حالها. أما العمل مع منظمات مستقلة لحقوق الإنسان، فمعناه - دون أي مبالغة - توقيع المرء بنفسه على حكم بإعدامه.

ويجب على الحكومة الكولومبية الالتزام التام بدعم شرعية العمل من أجل حقوق الإنسان، وعليها أيضاً حماية المناضلين في هذا الميدان من اضطهاد قوات الأمن لهم.

[انظر للقابلة صفحة ٦]

اعترافات الجناة تزيح الستار عن «وحدة الموت»

في شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، اعترف ضابطان بحريان بأنهما كانا عضوين في وحدة سرية اختالت حوالي مائة من أعضاء النقابات المهنية، والمدرسين والصحفيين، والعاملين في مجال حقوق الإنسان، وآخرين غيرهم، وذلك في مدينة بارانكابرميخا وباقي أنحاء مقاطعة ماغدلينا ميديو.

وقد نشرت الصحيفة الوطنية «لابريتزا» هذه الاعترافات في عددها الصادر في ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ . وروى الرجلان - أحدهما متقاعد والثاني لايزال في الخدمة - كيف أنهما وقع عليهما الاختيار للعمل في وحدة مخابرات سرية تابعة لسلاح البحرية، معروفة باسم الشبكة رقم ٧، وتمارس نشاطها تحت القيادة المباشرة لضابط كبير ذكرا اسمه.

وكان من بين من قالا إنهم لقوا مصرعهم على يد تلك الوحدة، ثلاثة من العاملين في مجال حقوق الإنسان هم: خوليو سيزار بيريو وليخيا باتريشيا كوروليز وبلانكا سيسيليا باليرو دوران، وكان الثلاثة أعضاء في منظمة مستقلة لحقوق الإنسان هي «منظمة كريدوس».

وطبقاً لأقوال الرجلين، كان يتم استدعاء قتلة محترفين لتنفيذ عمليات القتل، وكانت تصرف لهم مرتبات شهرية، وتظهر أسماؤهم بشكل رسمي في كشوف مرتبات وحدة المخابرات التابعة للبحرية.

وكان أيضاً من بين ضحايا تلك الوحدة، صحفي بارز هو إسماعيل خايميس كوروليز صاحب صحيفة «لا أوبنيون دل ماغدلينا ميديو». وقد قُتل بإطلاق النار عليه يوم ٦ مايو/أيار ١٩٩٢ . ويُزعم أنه قد صدر الأمر بقتله لأنه «نشر في صحيفته مقالات تشير بأصابع الاتهام إلى مكاتب الأمن والمخابرات».

وبعض ضحايا وحدة المخابرات قد قُتلوا - على ما يبدو - بصورة عشوائية لخلق جو من الرعب في بارانكابرميخا. وفي واحدة من سلسلة المذابح التي وقعت في شهر يوليو/تموز ١٩٩٢، قام مسلحون ملحقون بالوحدة المذكورة بإطلاق النار في إحدى الحانات فقتلوا ستة أشخاص وجرحوا بضعة آخرين.

مذابح يرتكبها الجيش وتمر بلا عقاب

في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الخامس من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، وصل ما بين ٢٠ و٢٥ رجلاً إلى قرية إيل بوسك من أعمال ريو فريو بمقاطعة بابي دي كوكا. وحسب أقوال شهود العيان كان بعض هؤلاء الرجال بملابس الميدان العسكرية، والبعض الآخر يرتدي زي الشرطة، كما وضع بعضهم قناعاً على وجهه لإخفاء هويته. ومع حلول ظهر ذلك اليوم، كان ١٣ شخصاً قد أُخرجوا من بيوتهم وعُذِّبوا ثم قُتلوا، ولم توجه إلى أي أحد تهمة الاشتراك المباشر في هذه المذبحة.

ربما كان إفلات الجيش المعتاد من العقاب في كولومبيا قد ساهم في وقوع ذلك الهجوم بتلك الدرجة من الوحشية فلقي سبعة أفراد من عائلة لادينو مصرعهم رمياً بالرصاص، وقد تراوحت أعمارهم ما بين ١٥ و٧٥ عاماً، وسقط معهم صرعى بالرصاص خمسة آخرون من عائلة مولينا المجاورة، كما اغتُصبت خمس نساء من كلتا العائلتين. وكان بعض الضحايا يُجبر على ارتداء أزياء عسكرية حتى يقال إنهم من رجال المقاومة المسلحة. كذلك قُتل هوغو سيدينيو الذي تصادف أنه كان يزور وقتها عائلة لادينو.

وقد ادعى قادة الجيش في الحال أن هؤلاء الضحايا كانوا أعضاء في «جيش التحرير الوطني»، إحدى منظمات حرب العصابات. وقال المقدم لويس فيليبي بيسيرا بهوركيز، قائد كتيبة بالاسي، إن الأشخاص الثلاثة عشر قد قُتلوا أثناء مجابهتهم لقواته. لكن مصادر محلية مسؤولة بمن فيها عمدة ريوفريو وقساوسة المنطقة، قالوا إن هؤلاء الضحايا كانوا مجرد قرويين من أسر معروفة جيداً في المنطقة. وقد جرى تعذيبهم، ثم قتلهم دون أن نملك حيلة لإنقاذهم.

وحين شاع نبأ المذبحة، نُحي المقدم بيسيرا عن منصبه وفصل من الجيش، إلا أنه لم يُقدَّم إلى المحاكمة. وكان هذا الرجل بعينه قد اشتهر باشتراكه في مذبحة أخرى مروعة وقعت عام ١٩٨٨، حين أقدم ٣٠ رجلاً مقنعاً ومدججاً بالسلاح على قتل ٢١ من العاملين في مزارع هندوراس ولانيجرا للموز في أورابا.

أما فيديل كاستانيو، وهو أحد قادة الجماعات شبه العسكرية، فقد حكم عليه غيابياً في يونيو/حزيران عام ١٩٩١ مع أحد عشر شخصاً آخر، بالسجن ٢٠ عاماً لثبوت اشتراكهم في سلسلة مذابح وقعت في شمال غرب كولومبيا ولكنهم لايزالون جميعاً مطلقي السراح.

وسبب هذا أن المحاكم العسكرية قد خصت نفسها بحق النظر والفصل في الدعاوى الجنائية المقامة على العاملين في الجيش ممن يشرفون على الوحدة شبه العسكرية. لكن هذه المحاكم تقاعست عن محاكمة الجناة. ففي محاضر الجلسات التأديبية أوصى الوكيل المفوض عن القوات المسلحة بفصل المقدم بيسيرا مع اثنين آخرين من الجيش. فقد ثبت أن الثلاثة كانوا قد اعتبروا العمال الزارعيين «من المشتبه في انتمائهم لمنظمات حرب العصابات»، وعليه خططوا للمذبحة.

كما أثبتت المحاضر أيضاً أن المقدم بيسيرا استخدم بطاقة الائتمان المصرفية الخاصة به في دفع فاتورة الفندق الذي أقامت فيه الوحدة شبه العسكرية التي جيء بها لتنفيذ المذبحة. ومع ذلك، فبدلاً من أن يُفصل المقدم بيسيرا تمت ترقيته.

ولو أنه قد قُدِّم إلى ساحة العدالة، لما كانت مذبحة ريوفريو قد وقعت على الإطلاق.

إن هذا ليس المثال الوحيد في كولومبيا، فحالات الإفلات من العقاب منتشرة فيها بكثرة. ورغم الأدلة القاطعة على مسؤولية الجيش عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، لم يُقدم إلى العدالة من أفراد قوات الأمن سوى عدد قليل جداً.

ورغم إدراك كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس غايبيريا، لأبعاد المشكلة، إلا أن الحكومة ظلت غير راغبة في اتخاذ أية خطوات تثبت التزامها الصريح بوقف جرائم التعذيب والقتل الجماعي والأعمال التي تؤدي إلى «الاختفاء» التي يرتكبها العسكريون.، أو حتى تقديم الجناة من أعضائه إلى ساحة القضاء.

©Ascodas

بعض جنود وحدة مكافحة التمرد الخاصة ، إحدى وحدات القوات المسلحة الكولومبية.

الفرق المتنقلة تُروّع المدنيين

أُنشئت فرق الجيش الكولومبي المتنقلة والمتخصصة في مكافحة التمرد عام ١٩٩٠، وتم نشرها في المناطق التي تقوى فيها شوكة فصائل حرب العصابات. وهذه الفرق مكونة من جنود محترفين ومجهزين بأسلحة متطورة. وهي متهمة بانتهاكاتها الصارخة والمتكررة لحقوق الإنسان ضد المدنيين الأبرياء.

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٩٢، جاء جنود من فرقة الجيش المتنقلة رقم ٢ إلى منزل لويس مارتينيز وزوجته سونيبيا بيترون في سبانيتا بمقاطعة سانتندير، وطلبوا منهما الدخول إلى البيت بدعوى البحث عن أسلحة. ثم اقتاد أحد الجنود مارتينيز خارج البيت إلى مكان بعيد حيث ضربه ضرباً مبرحاً، وهدده بإطلاق النار عليه، فيما أخذ جندي آخر سونيبيا بيترون إلى الخارج واغتصبها أمام طفلها ذي الثلاث سنوات. وفيما كانت تُغتصب، تناهى إلى سمعها صراخ ابنتها مارسيلا التي لم تكن تتعدى السنتين من عمرها. وحين سمحوا لسونيبيا بالدخول إلى البيت، وجدت ابنتها في شبه غيبوبة والدماء تنزف منها، فقد اغتُصبت بوحشية. أما لويس فرناندوا مارتينيز فقد أخلوا سبيله فيما بعد تلك الليلة.

وهذه الحالة تعتبر غير عادية، لأنه قد أُلقي القبض على أربعة جنود، ووجهت إليهم تهمة الاغتصاب والتآمر لارتكاب جريمة. لكن معظم الحالات الأخرى المماثلة لم تحظ بمثل هذا الإجراء.

في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، اعتقل بعض أعضاء الفرقة المتنقلة رقم ٢ كلاً من خيسوس أريزا البالغ من العمر ٣٨ عاماً، وألبارو بلانكو البالغ من العمر ٢٠ عاماً، وإديليا أورتيغا البالغة من العمر ٢٥ عاماً، وذلك في بويرتو برانكا بالقرب من لاغارّا التابعة لبلدية تيبو شمال مقاطعة سانتندير، ولم يشاهد هؤلاء الثلاثة بعدها أحياء بالمرة. وقد عُثر على جثثهم في اليوم التالي - وكانت تحمل آثار التعذيب - على باب منزل أسقف تيبو، المونسنيور مدريد ميرلانو.

والأسقف ميرلانو معروف بانتقاداته الصريحة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في منطقة تيبو على يد الفرقة المتنقلة رقم ٢، وإلقاء الجثث على باب منزله يعد رسالة واضحة له بأن الدور سيأتي عليه في المرة القادمة. وكان قد تلقى عدة تهديدات من مجهول تأمره بترك المنطقة وإلا سيلقى حتفه على الفور.

وفي مقابلة صحفية قال المونسنيور مدريد ميرلانو: «كان لا بد أن تشاهدوا الجثث والحالة المروعة التي كانت عليها. لقد شوهت وجوهها تماماً.

«... إن المشكلة تكمن في أنهم يحاولون تصنيف السكان؛ فإما إنك من أعضاء منظمات حرب العصابات أو إنك لست كذلك. وهؤلاء الذين لا يساندون الجيش، لا بد أنهم ضده».

إن فصائل حرب العصابات بدورها متهمة أيضاً بارتكاب فظائع ضد حقوق الإنسان. فهي مسؤولة عن عمليات قتل متعمد وتعسفي تجاه المدنيين، وأفراد القوات المسلحة ممن يقعون في الأسر أو العاجزين عن الحركة.

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، لقي ثمانية من أعضاء اللجنة القضائية - بينهم قاضٍ وطبيب شرعي - مصرعهم حين هاجمت سيارتهم قوات «جيش كولومبيا الثوري» بالقرب من أوزهي بمقاطعة كوندينا ماركا، والمنظمة المذكورة تعد من أكبر فصائل حرب العصابات العديدة. كذلك قُتل عدد من زعماء السكان الأصليين على يد بعض هذه الفصائل التي دخلت المناطق الهندية وحاولت فرض سلطاتها على السكان.

إن مئات الأشخاص جرى اختطافهم واحتجازهم كرهائن على أيدي رجال حرب العصابات في كولومبيا. بل إن بعض الرهائن قُتلوا حتى بعد دفع الفدية المطلوبة لإطلاق سراحهم. وفي معاقل المعارضة المسلحة جرى احتجاز مسؤولين محليين كرهائن. وأجريت لهم محاكمات فورية، واحتجزوا حتى يقبلوا بتغيير سياساتهم أو يستقيلوا.

أما دوران كينتيرو، وهو وزير سابق في السابعة والسبعين من عمره، فقد مات في مارس/آذار ١٩٩٢ إثر نوبة قلبية أثناء احتجازه كرهينة من قبل «جيش التحرير الشعبي»، وقد أسفر موته عن تعليق محادثات السلام بين الحكومة وفصائل حرب العصابات.

الشجاعة الحقة في الكفاح ضد كل الصعاب

مقابلة مع د. رفاييل باريوس ميندفيل، جمعية المحامين - لندن - يناير/كانون الثاني ١٩٩٤

العمل الذي تؤديه حالياً نيابة عن سكان بايز الأصليين، بعد موت محاميهم السابق أوسكار إلياس لوبيز مونيوز (انظر صفحة ٤)، واضح أنه محفوف بمخاطر جمة. فما الذي منحك الشجاعة حتى تتولى القيام به؟

حين تعمل على إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان، تكتشف أن لديك قوة ما كنت تدري أنك تملكها. لقد كنت مدركاً لمكامن الخطر؛ فكلنا في كولومبيا نعلم أن الدفاع عن حقوق الإنسان يضعنا شخصياً في مواطن الخطر. وحين تسلمت قضية المذبحة التي راح ضحيتها ٢٠ من سكان بايز الهنود في كالوتو بمقاطعة كوكا خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ، كان المحاميان الآخران اللذان تسلما القضية من قبلي قد قُتلا، فإذا لم أقبل أنا هذا التحدي، لكنت مشاركاً في إفلات المذنبين من العقاب.

تلقيت تهديدات بالقتل كمن سبقك، فأي شكل اتخذته هذه التهديدات؟

لقد كانت التهديدات متنوعة. فحالما تسلمت القضية بعد مقتل المحامي

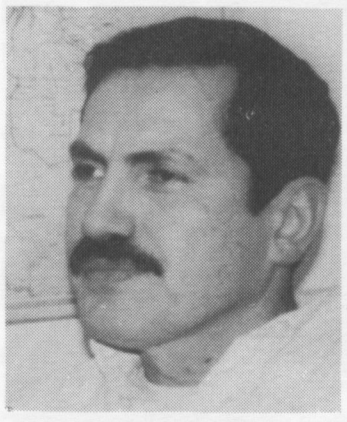

د. رفاييل باريوس ميندفيل

أوسكار إلياس لوبيز عام ١٩٩٢، أمضيت وقتاً طويلاً في مكان المذبحة لأجمع شهادات الناجين وبعض الشهود الآخرين وأقوالهم، وذلك حتى أقيم دعوى تعويض على الدولة. وقد عقدنا اجتماعات في مدرسة كاثوليكية في كالوتو تديرها الراهبات. وكانت هذه المدرسة مقابلة تماماً لمركز الشرطة (وهو عين المركز الذي شارك بعض رجاله في المذبحة).

كان رجال الشرطة يحومون حولنا باستمرار، ويعترضون الاجتماعات من أجل ترويع الشهود. وقد وجهوا إليّ عبارات تهديدية، وقالوا للراهبات إن حياتهن ستصبح في خطر إذا هن سمحن باستمرار الاجتماعات. بعد ذلك بدأت أتلقى في مكتبي في بوغوتا مكالمات تهديدية عبر الهاتف تقول: «إذا لم تتوقف عن المضي في القضية، فسوف تلقى المصير نفسه الذي لقيه المحاميان الآخران».

أليس هناك من تلجأ إليه لحمايتك من مثل هذه التهديدات؟

لقد أخبرت مستشار الرئاسة لحقوق الإنسان، والوكيل المفوض عن القوات المسلحة، وأيضاً المحامي العام. كذلك عرضت عليّ إحدى وكالات الأمن الأهلية تعيين حراس شخصيين لحمايتي، لكني لم أقبل هذا لأن أناساً كثيرين قُتلوا بهذه الطريقة، كما أن هذا أيضاً ليس الحل. كنت أريدهم أن يجروا تحقيقاً لمعرفة مصدر هذه التهديدات واتخاذ إجراء ضد المسؤولين عنها، لكن هذا لم يحدث.

إن خطورة الموقف دفعتك إلى مغادرة بلدك، لكنك الآن على وشك العودة. فهل تغير الوضع، أم إنك ستواجه المخاطر نفسها لدى عودتك؟

إنني الآن وسط الهدوء الذي يسبق العاصفة ؛ إذ بمجرد عودتي إلى كولومبيا في مارس/آذار، وشروعي في استئناف أنشطتي من أجل حقوق الإنسان، سوف تعود التهديدات من جديد. لكننا لن نسمح لقوات الأمن بإكراهنا على التخلي عن عملنا في الدفاع عن حقوق الإنسان.

لا بد أن حياتك مشحونة بتوتر شديد مع هذه التهديدات بالقتل التي تلاحقك باستمرار، فما تأثير هذا عليك، وكيف تجد الشجاعة لتحمل هذه الضغوط يوماً بعد يوم؟

لا شك أن مثل هذا القدر من التهديدات يسبب توتراً شديداً، ووسيلتنا الوحيدة للتعامل معه هي أن نتذكر دائماً كل أولئك الذين ماتوا ومنحوا دماءهم رخيصة من أجل مستقبل أفضل. إنه التزام لا يمكن للمرء أن يتراجع عنه. لا بد لنا من المضي قدماً، وأنا لست شهيداً أو بطلاً، لكني لن أستسلم أبداً مهما كانت الظروف.

الكاميرون

لا بد من حماية جميع السجناء من التعذيب

اعتقل في الكاميرون خلال العام الماضي، مئات من منتقدي ومعارضي حكومة الرئيس بودبيا دون أي اتهام. كما كانت قوات الأمن تمارس بانتظام أعمال التعذيب وسوء المعاملة ضد كل من المعتقلين السياسيين والمشتبه فيهم من المجرمين.

وفي عام ١٩٩٣ تُوفي اثنان على الأقل متأثرين بجراحهما بعد أن تعرضا للتعذيب. وفي مارس/آذار تُوفي لويس أبوندو لانجوو بعد أن ظل محتجزاً لمدة أربعة أيام في مركز شرطة دياغ بالإقليم الشرقي؛ وكان مخدومه قد اتهمه بالسرقة. والجدير بالذكر أن طبيباً كبيراً قد فُصل من منصبه حين أرجع سبب الوفاة إلى الضرب المبرح والمستمر.

حالة ضرب أخرى

وأما الشخص المضروب في الحالة الأخرى فهو سيبريان تانوي نديفور الذي يبلغ من العمر ٢٣ عاماً، والذي كان يعمل في مركز رعوي كاثوليكي. وقبض عليه في ديسمبر/كانون الأول لصلته - على ما يبدو - بجريمة سرقة. وقد لقي حتفه في المركز الرئيسي لشرطة باميندا بالإقليم الشمالي الغربي، خلال ساعات قليلة من اعتقاله. وقد ضُرب هو الآخر ضرباً مبرحاً.

لم يُتخذ في هاتين الحالتين أي إجراء ضد المسؤولين عنها. وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل حماية جميع السجناء من التعذيب وسوء المعاملة.

المكسيك

وفد منظمة العفو الدولية يؤكد انتهاكات حقوق الإنسان عقب تمرد شياباس

أعقبت المحاولات التي بذلها الجيش للسيطرة على تمرد شياباس في أثناء شهر يناير/كانون الثاني، قائمة متنوعة بانتهاكات حقوق الإنسان. فقد أكد وفد منظمة العفو الدولية الذي توجه إلى المنطقة، حدوث عشرات من حالات التعذيب، وما لا يقل عن تسعة إعدامات فورية، و١٥ حالة وفاة أخرى جرت في ظروف مريبة، و١١ حالة «اختفاء»، هذا بالإضافة إلى العشرات من حالات الاحتجاز التعسفي. وكل هذه الانتهاكات ارتكبت على يد قوات الأمن المكسيكية.

والتقى بعض أعضاء الوفد بطوائف السكان الأصليين، بمسؤولين في الحكومة المكسيكية كذلك. كما أجروا مقابلات مع حوالي ٧٠ سجيناً في سجن ثيرو أويكو، وكان معظمهم قد قبض عليه باتهامات مزيفة، وتعرض للتعذيب الوحشي أو سوء المعاملة من أجل انتزاع اعترافات منه.

وفي فبراير/شباط اكتشفت جثث ثلاثة رجال ممن يتمون لطائفة تزيلتال في موريليا، وكانوا محتجزين لدى الجيش في الأحداث التي أعقبت التمرد. ويقول شهود عيان إنهم اقتيدوا إلى الكنيسة المحلية حيث عُذبوا قبل نقلهم في سيارة إسعاف عسكرية. وكان اثنان من الرجال الثلاثة في الخامسة والستين من عمرهما، ولم توجه تهمة لأي أحد.

وحقق الوفد أيضاً في انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان قد تكون ارتكبت على يد «جيش زباتا للتحرير الوطني» - وهو الجماعة المعارضة المسلحة التي فجرت التمرد - واستنكر الوفد عمليات احتجاز الرهائن. وبحلول منتصف فبراير/شباط، أطلق سراح جميع المحتجزين لدى «جيش زباتا للتحرير الوطني»، بمن فيهم محافظ شياباس السابق أبساليون كاستيانوس.

آثار الوثاق تظهر أن اليدين كانتا مقيدتين بإحكام، مما يشير إلى أن هؤلاء الرجال قد أُعدموا إعداماً فورياً في شياباس وهم مقيدو الأيدي.

الأردن

تزايد الإعدامات يخيب الأمل في إلغاء عقوبة الإعدام

أُعدم في الأردن ١٢ سجيناً على الأقل خلال عام ١٩٩٣، وهو أعلى رقم سجلته منظمة العفو الدولية على مدى العقدين الماضيين. وفي يناير/كانون الثاني، أعدم مسجونان آخران، وحكم بالإعدام على ثلاثة على الأقل ، في حين لم تقع أي إعدامات في عام ١٩٩٢ .

وكان ١٠ ممن أعدموا في ١٩٩٣، قد أدينوا بجريمة القتل. أما الاثنان الآخران، فقد أدانتهم محكمة أمن الدولة بتهمة التجسس لحساب إسرائيل. وخلافاً للضمانات الدولية، لم يسمح لهما بالاستئناف، إذ لم يُجاز حق الاستئناف أمام هذه المحكمة إلا في مايو/أيار ١٩٩٣ .

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بالإعدام على ثلاثة أشخاص (حكم على اثنين منهم غيابياً) أدينوا بتهمة التآمر لقتل الملك حسين بن طلال.

إن منظمة العفو الدولية تعبر عن شديد أسفها لأن الأردن قد نكص عن المضي قدماً نحو حماية حق الأفراد في الحياة. وقد طلبت المنظمة من الحكومة الأردنية أن توصي بتخفيف أحكام الإعدام باعتبار ذلك سياسة متبعة. كما كررت نداءها إلى الملك حسين بأن يخفف أحكام الإعدام الحالية والمستقبلية.

التبت

أخبار سارة وأخرى سيئة تتعلق بسجناء الرأي في التبت

أفرجت السلطات الصينية عن اثنين من دعاة حقوق الإنسان بالتبت. فقد ألقي القبض على كل من غيندون رينتشين ولاوسانغ يونتين في مايو/أيار ١٩٩٣ في لاسا، ووُجهت إليهما تهمة «سرقة أسرار الدولة» والانخراط في «نشاطات انفصالية». وأمضيا ثمانية أشهر في الحبس الانفرادي بمركز اعتقال سيترو في ضاحية شمال شرقي لاسا، وذلك قبل الإفراج عنهما يومي ١٠ و١١ يناير/كانون الثاني.

وغيندون رينتشين في السادسة والأربعين من عمره، ويعمل مرشداً سياحياً، وكان قد قبض عليه في لاسا ليلة ١٣ مايو/أيار ١٩٩٣، لأنه - على ما يبدو - كان ينوي تسليم خطابات تصف وضع حقوق الإنسان في التبت، إلى مجموعة من الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد الأوروبي. أما لاوسانغ يونتين، وكان راهباً في سابق الأيام، فيبلغ من العمر ٦٤ عاماً، وقد ألقي عليه القبض قبل رينتشين بيومين، وذلك عندما عُثر في بيته على مسودات الخطابات المذكورة.

ومنظمة العفو الدولية إذ ترحب بهذا الإفراج، تحث السلطات الصينية على إعلان شروط الإفراج عنهما، والتأكيد على إسقاط كل التهم التي وُجهت إليهما. كما تحثها أيضاً على التأكيد بأن الإفراج عنهما غير مشروط.

صدرت أحكام بالسجن على ١١ راهبة من دير غارو شمال لاسا، وتراوحت فتراتها بين عامين وسبعة أعوام، وذلك لاشتراكهن المزعوم في مظاهرة، قالت عنها مصادر غير رسمية في التبت إنها لم تحدث أبداً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هؤلاء الراهبات، اللواتي قُبض عليهن في يونيو/حزيران ١٩٩٣، من سجينات الرأي.

وفي محاكمة أخرى أجريت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، زيدت مدد عقوبات السجن التي كانت تقضيها ١٤ راهبة لاشتراكهن في مظاهرة مؤيدة لاستقلال التبت. وبلغت الزيادة في بعض هذه الأحكام ٩ سنوات لقيمهن بكتابة وتسجيل أغنية عن الدالاي لاما أثناء احتجازهن بسجن درابتشي بلاسا.

فالراهبة فونتسوغ نيدرون، وهي من دير ميتشونغري وفي منتصف العشرينات من عمرها، قد زيدت مدة سجنها ثماني سنوات أخرى، فأصبحت ١٧ عاماً، وتعد هذه أطول عقوبة بالسجن توقع على مسجونة سياسية في التبت.

ولم ترد أنباء بأن هؤلاء الراهبات استخدمن أو أيدن العنف، وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهن من سجينات الرأي.

موزمبيق

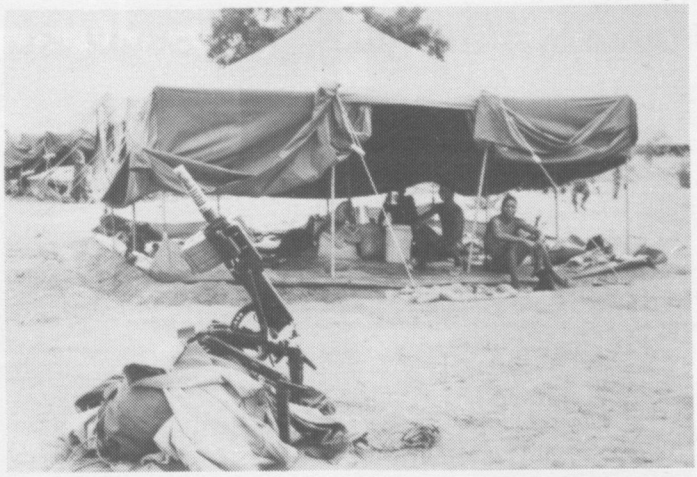

صورة لأفراد من القوات الحكومية في منطقة تجمع أقامتها الأمم المتحدة في ماغودي، حوالي ١٠٠ كيلو متر شمال مابوتو، وهم قد يعودون من هناك إلى الحياة المدنية أو ينخرطون في جيش جديد موحد. وفي مقدمة الصورة كوم من الأسلحة التي أحضرها الجنود الذين وصلوا إلى منطقة التجمع في ذلك اليوم.
وقد تمكن مئات الآلاف من اللاجئين والمهجرين من العودة إلى بيوتهم في موزمبيق، وذلك بفضل اتفاق سلام عقد في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ بين الحكومة وحركة المعارضة المسلحة السابقة، المعروفة باسم «المقاومة الوطنية لموزمبيق» (رينامو). وفي يناير/كانون الثاني من العام الحالي زار البلاد مندوبون عن منظمة العفو الدولية ليروا كيف تتم حماية حقوق الإنسان وفق هذا الاتفاق الذي تشرف الأمم المتحدة على مراقبته. وإذا سارت الأمور على ما يرام، فسوف تجري في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ أول انتخابات في موزمبيق تشترك فيها الأحزاب المختلفة. لكن هناك ما يثير القلق مثل التأخير في تسريح كل من جنود الحكومة وجنود «حركة رينامو»، كما أن هناك بعض الانتهاكات لوقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك ارتكبت قوات من الجانبين انتهاكات فعملت قتل الأسرى. هذه الحوادث لم يتم التحقيق فيها كما يجب من جانب الأجهزة التي أقيمت بموجب اتفاق السلام. إن الأمم المتحدة وكذلك الكنائس والمجموعات الأخرى، تعمل على توعية الناس بحقوقهم المدنية والسياسية، ورغم هذا فهناك الكثير مما يجب عمله من أجل مراقبة حقوق الإنسان وحمايتها سواء خلال فترة التحضير للانتخابات أو في المستقبل.

المملكة المتحدة

تقرير حول تواطؤ الجيش والشرطة

في أول تقرير هام لها حول أعمال القتل السياسي التي ترتكبها جميع الأطراف في أيرلندا الشمالية، نبهت منظمة العفو الدولية إلى أن حقوق الإنسان يجب أن تحظى بالأولوية القصوى في عملية السلام.

ويكشف التقرير عن أدلة تشير إلى تواطؤ بين قوات الحكومة، وبين بعض الجماعات مثل رابطة الدفاع عن ألستر، كما يتحدث عن احتمال وقوع تكتم على عمليات قتل بلا سند قانوني ارتكبها كل من الجيش وقوة شرطة ألستر. وكذلك يورد التقرير اتهامات بتحيز الأجهزة الأمنية في حمايتها للسكان من عنف الجماعات شبه العسكرية. فهي كثيراً ما تترك الأقلية الكاثوليكية عرضة لهجمات عشوائية من فرق الموت التابعة للموالين لبريطانيا.

وفي عام ١٩٩٣، راحت الجماعات المسلحة ترتكب عمليات القتل السياسي بلا هوادة. فقد لقي ٤٨ شخصاً مصرعهم على أيدي الجماعات المسلحة الموالية لبريطانيا والمنتمية إلى الأغلبية البروتستانتية التي تؤيد استمرار الاتحاد مع المملكة المتحدة. أما الجماعات الجمهورية المسلحة، المنتمية في غالبيتها إلى الأقلية الكاثوليكية بشمال أيرلندا، فقد كانت مسؤولة عن ٣٥ حالة وفاة.

وهناك مزاعم متكررة عن تواطؤ أفراد من الجيش والشرطة مع جماعات الموالين لبريطانيا، وذلك بغض طرفها عن منظماتها شبه العسكرية، أو بمدها بالسلاح ومعلومات المخابرات، أو حتى بالتورط المباشر لبعض أفراد الأمن في نشاط فرق الموت التابعة لها.

وقد اضطرت ادعاءات التواطؤ قوة شرطة ألستر إلى فتح تحقيق محدود عام ١٩٨٩ حول تسرب وثائق المخابرات إلى جماعات موالية لبريطانيا. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه من المطلوب فتح تحقيق مستقل واسع النطاق، وأنه لابد من نشر نتائجه على الملأ.

كوريا الجنوبية

رسالة شكر لمنظمة العفو الدولية

قُبض في عام ١٩٨٥ على سجين الرأي كيم سونغ - مان بموجب قانون الأمن القومي، ثم قُدم إلى المحاكمة وصدر عليه حكم بالإعدام. وفي ١٩٨٨ خُفف الحكم إلى السجن المؤبد. وفيما يلي مقتطفات من رسالة كتبها إلى مجموعة منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة:

«جرت العادة أن يُحظر على السجين السياسي في كوريا إرسال خطابات إلى أي شخص في بلد أجنبي، إلا إذا كان من أسرته أو عشيرته الأقربين. لكنني قابلت وتحدثت في أغسطس/آب مع رئيس قسم الشؤون الإصلاحية بالسجن، وحصلت منه على تصريح بإرسال خطابات إليكم. والذي حرك مشاعره وجعله يغير رأيه ويمنحني التصريح، هو كمية الطرود التي أرسلتموها لي خلال ما يقرب من عامين. فهذا الكم الهائل من الطرود لا يعني إلا أن قلوبكم عامرة بالحب، وأن الصدق الإنساني ليس له حدود، وهذا ما حرك مشاعر السجان.

«كتبت رسالة إلى أجنبي، وهذه أول مرة أبعث فيها برسالة إلى خارج الحدود من داخل سجني ... إني أشكركم من أعماق قلبي».

كوبا

سجن مئات الكوبيين تحت طائلة قانون «حالة الخطر»

منذ أغسطس/آب الماضي، سُجن مئات الكوبيين - ومعظمهم من سجناء الرأي - إلى فترات قد تصل لأربع سنوات، وذلك بعد التوسع في استخدام ما يسمى بقانون «حالة الخطر». فقد لجأت السلطات الكوبية إلى تشريع مصمم ظاهرياً لمحاربة الجريمة، واستخدمته من أجل الزج بالخصوم السياسيين السلميين ودعاة حقوق الإنسان في السجون.

فهذا القانون يتيح للشرطة اعتقال أي شخص يوحي سلوكه بأنه «صاحب نزعة خاصة لارتكاب الجرائم». وبينما كانت الأسباب التي أعطيت عن بعض التهم ذات صبغة سياسية واضحة، فقد كانت أسباب البعض الآخر إما السُكر المزعوم أو البطالة. أما النظر في الدعاوى، فكثيراً ما يتم خلال أيام قلائل من الاعتقال؛ فلا يجد المتهم عادة فرصة للاتصال بمحام إلا في أضيق الحدود، أو قد لا يستطيع الاتصال على الإطلاق.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذا التشريع غامض، ويفتح الباب أمام تجاوزات عديدة. وقد طلبت المنظمة من الحكومة الكوبية إلغاءه، والإفراج عن كل من أدخلوا السجن بموجب هذا التشريع.

سري لنكا

خطوة في الاتجاه الصحيح

انضمت سري لنكا في شهر يناير/كانون الثاني، إلى «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». وقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذه الخطوة، لكنها حثت الحكومة على إصدار بيانات إضافية، تسمح للدول الأخرى والأفراد بتقديم شكاواهم مباشرة إلى «لجنة مناهضة التعذيب» المشكلة بموجب الاتفاقية المذكورة. والجدير بالذكر أن التعذيب في سري لنكا هو من دواعي قلق منظمة العفو الدولية منذ أمد طويل.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

قيمة الاشتراك السنوي، ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً)

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM